جديدة. فيمكن للباحث بالاعتماد على تحليل الحدثان أن يجمع هذه العناصر في أصناف، على أن يعرّف كلّ صنف بتجانس إمكانياته التوليفيّة ويستطيع انطلاقا من ذلك التصنيف الأوّلىّ أن يضبط حسابا شاملا للتوليفات الممكنة.» [1]. إن هذا الفرض قريب في نظرنا مما اشتهرت تسميته في العلوم "الصحيحة" بالحتميّة "Determinisme". لكن تأسيس علم حقيقي للّغة وفق هذا المنظور لا يمكن أن يتمّ إلاّ إذا تخلّى الباحثون عن اعتبار اللّغة ركاما من الأحداث غير اللّغويّة. وأقلعوا عن اعتباره علما مساعدا. يجب أن تدرس اللّغة باعتبارها كلاّ يكتفي بنفسه وبنية فريدة من نوعها، باعتبار أن هذه الفرضيّة هي الّتي تضمن اكتشاف ثوابت قارّة وراء متغيّرات الظواهر اللّغويّة الخام [2].

ولتحقيق هذا الهدف يلجأ العلماء إلى تحديد موضوع اختصاصهم وتلجئهم إليه شروط صياغة النظريّة العلميّة الّتي سماها هيلمسليف مبدأ التجريبيّة، وخاصّة أولوية شرط التناسق المنطقي على شرط شمول المعطيات. ويترتّب عما سبق أن تحديد موضوع اختصاص ما هو إجراء ضروري، ولكنّه وقتي وقابل دائما للمراجعة والتعديل والتوسع إذا أمكن صياغة فرضيات متناسقة أفضل من الفرضيات السابقة، وهذا يمثّل مقياسا أوّل نقيس به تحديد موضوع اختصاص ما وبصفة أدقّ فإنّ ما قلناه يمثّل مقياسا يمكّن من المفاضلة بين تحديدين لموضوع علمي ما.

ولكن هب أنّنا نقبل على دراسة مادّة بكر لم تسبق دراستها فكيف نعرف أن تحديدنا أو تحديد غيرنا لموضوع ما في شأنها تحديد صائب أو خاطئ ؟ .

يمكن أن نقول في هذه الحالة في مرحلة أولى يكون هذا التحديد لمادّة البحث خاطئا إذا تضارب مع تسليمنا بكون الظاهرة المدروسة بنية ومعنى ذلك أن تحديدنا للمادّة يكون خاطئا إذا لم نتبيّن وإن على مستوى حدسي تجانسا بين المعطيات يُطمعُ في اكتشاف بنية ويزيد اقتناعنا بصحة تحديد ما للمعطيات في دراسة ما، إن مكّن في مرحلة موالية من توسيع مادّة البحث [3]. فالمقياس إذن هو

---

1 P.T.L ص 16

2 المصدر السابق ص 16.

3 المصدر السابق ص 31.